هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي

كلية الهندسة

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة 4-7 إبريل 2016

HC081-C2-R081

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 35
5. الاستنتاج 42

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ- إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر أنَّ هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه أنَّه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه أنَّ البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب- عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" للبرامج التي تطرحها كلية الهندسة في جامعة البحرين من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 4-7 إبريل 2016، لمراجعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها كلية الهندسة، وهي: (برنامج بكالوريوس علوم في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية، برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية، برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، برنامج بكالوريوس علوم في العِمارة، برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي، برنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية، وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية، وبرنامج بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية).

ويقدم هذا التقرير عرضًا لعملية المراجعة، والنتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي بناءً على تقرير التقييم الذاتي والملاحق المقدمة من قبل جامعة البحرين، والوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة، وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي قامت بها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 22 أكتوبر 2015، أنَّها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الهندسة إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في الفترة من 4-7 إبريل 2016. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي داخل الكلية لجميع البرامج التي تطرحها؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 10 يناير 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال الهندسة والتصميم وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من (15) مراجعًا خارجيًا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز برنامجها بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أنَّ مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي (3) أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في جامعة البحرين بهذا الخصوص.

ج- نبذة عامة حول كلية الهندسة

يعود تاريخ إنشاء كلية الهندسة في جامعة البحرين إلى تاريخ إنشاء كلية الخليج التقنية، والتي أُنشئتْ في عام 1968، كما أُعيد تنظيمها وإعادة تسميتها فيما بعد لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا بموجب المرسوم الأميري رقم: (2)، والصادر بتاريخ 18 فبراير 1981. وبموجب المرسوم الأميري رقم: (12) لسنة 1986، فقد تم دمج كلية الخليج للتكنولوجيا مع كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية ليشكلا معًا جامعة البحرين، وتصبح كلية الهندسة واحدة من أكبر كلياتها. وبعد

ذلك المرسوم، صدرت الخطة التنظيمية الجديدة لجامعة البحرين بتاريخ 21 نوفمبر 1987. وتضم كلية الهندسة حاليًا (5) أقسام علمية هي: (قسم الهندسة الكيميائية، قسم الهندسة المدنية، قسم الهندسة الكهربائية والإلكترونية، قسم الهندسة الميكانيكية، وقسم العمارة والتصميم الداخلي). كما تطرح الكلية حاليًا (11) برنامجًا أكاديميًّا؛ (8) برامج لدرجة البكالوريوس، و(3) برامج لدرجة الماجستير. وتتمثل رؤية كلية الهندسة في أن تصبح من الكليات الرائدة في المنطقة، وأن تحتل مكانة عالمية، وسمعة مرموقة من خلال المثابرة على تقديم تعليم هندسي عالي الجودة، إلى جانب منظومة البحث العلمي الموجودة فيها. وخلال العام الدراسي 2015–2016، كان هناك (143) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل في الكلية، و(23) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي، يساندهم (60) موظفًا إداريًّا. وقد بلغ مجموع الطلبة الملتحقين بالكلية وقت إجراء الزيارة الميدانية (4,113) طالبًا. وقد حصلت الكلية على الاعتماد من "مجلس اعتماد برامج الهندسة والتكنولوجيا الأمريكي (ABET)" لـ (6) برامج من برامجها بدرجة البكالوريوس في العامين الأكاديميين 2008 و2014، وهذه البرامج هي: (بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية، بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية، بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية، بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية، وبكالوريوس علوم في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم في العمليات الصناعية). وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل برنامج بكالوريوس علوم في العمارة على اعتماد المجلس الوطني للاعتماد المعماري (NAAB) في عام 2014. كما أنَّ الكلية بصدد الحصول على الاعتماد الأكاديمي من "مجلس اعتماد برامج التصميم الداخلي (CIDA)"، لاعتماد برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي.

د– نظرة عامة حول برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي

يُطرح برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي من قِبل قسم العِمارة والتصميم الداخلي. وقد تم طرحه للمرة الأولى في العام الأكاديمي 2002–2003، تحت مظلة قسم الهندسة المدنية والعمارة، وقد تخرجت الدفعة الأولى فيه في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2006–2007. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ رسالة البرنامج تتمثل في "الارتقاء بجودة الأماكن الداخلية في مملكة البحرين ودول الخليج العربي من خلال تعليم مصممين داخليين أكفاء، والبحث عن وسائل لتحسين

جودة الأماكن الداخلية المحلية، ورفع مستوى من الوعي الاجتماعي فيما يتعلق بدور التصميم الداخلي في تحسين جودة الحياة".

ويستعد البرنامج للحصول على الاعتماد الأكاديمي من مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) في الولايات المتحدة. يوجد (12) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل، و(3) أعضاء يعملون بدوام جزئي؛ يدعمهم (2) من الموظفين الإداريين اللذيْن يشاركان في تقديم البرنامج. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (328) طالبًا.

هـ- ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملائمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى كلية الهندسة رسالة ومجموعة أهداف واضحة تتوافق مع النصوص المعبرة عن رسالة ورؤية الجامعة، ومترجمة إلى رسالة وأهداف لبرنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي. كما أنَّ للبرنامج إطار عمل تم تطويره وفقًا لسياسة جامعة البحرين لـ "تطوير وتدعيم البرامج الأكاديمية"، بالتشاور مع اللجان المناسبة، والجهات ذات العلاقة، الداخلية والخارجية. كما أنَّ إطار العمل هذا واضح، ويحقق الانسجام بين الأهداف ومُخرجات التعلُّم المطلوبة. وكذلك فإنَّ أهداف البرنامج مناسبة لنوعه ومستواه. وهو مدعوم بالأدلة القائمة على المقايسة المرجعية. وقد تأكد ذلك خلال اجتماعات لجنة المراجعة مع فريق البرنامج والطلبة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ للبرنامج أهدافًا واضحةً، وهي تتناسب مع نوعه ومستواه، وتتوافق مع رسالة الكلية والجامعة ومجموعة أهدافهما.

1.2 برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي مصمَّمٌ لكي يُقدَّم على مدار (4) سنوات، ويتكون من (132) ساعة معتمدة؛ موزعة على (43) مقررًا دراسيًّا، تقدَّم في (8) فصول دراسية. كما أنَّ الساعات المعتمدة للبرنامج مقسمة إلى (108) ساعات معتمدة للمقررات الأساسية للتصميم الداخلي، والتي تشمل (12) ساعة معتمدة للمقررات الاختيارية، و(21) ساعة معتمدة لمقررات التعليم العام والفنون الحرة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المنهج الدراسي قد خضع للمراجعة في العام 2011، والتي أسفرت عن بعض التغييرات مثل إضافة مقررات جديدة مثل: ("اللون في التصميم الداخلي"، "التصميم، الثقافة، والبيئة")؛ لتلبية متطلبات معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA). كما أُجْرِيَ المزيد من التغييرات في محتوى المنهج الدراسي فيما يتعلق بمهارات التصميم باستخدام الحاسوب؛ استجابةً لاحتياجات سوق العمل المحلية. وقد درست لجنة المراجعة توصيف البرنامج ولاحظت أنَّ هناك عددًا كافيًا من المكونات النظرية داخل المنهج. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية أن تنظر في إدخال المزيد من المحتوى النظري والفلسفي الخاص بالتصميم الداخلي، مع إتاحة الفرصة لمراجعة المحاذاة الأفقية/ العمودية بين مختلف العناصر المكوِّنة للمنهج. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ هناك زيادة مناسبة في درجة تعقيد مشروعات التصميمات بين السكنية منها، والتجارية،

والمؤسسية، وأماكن العمل، الفنادق/ العيادات. إلا أنَّ التعبير العملي عن درجة التعقيد – من خلال زيادة حجم المشروعات – تبعًا لمساحاتها بالمتر المربع، لتصل ذروتها في المشروعات الكبرى هو تعبير أولي مبسط، حيث أنَّ درجة تعقيد المشروع يمكن التعبير عنها بشكل مساوٍ من خلال التركيز على التفاصيل، وطبيعة المواد المستخدمة. وقد تأكدت تلك النظرة من خلال جلسات المقابلة مع الطلبة، والذين أشاروا إلى حاجتهم إلى المزيد من التحسين في مشروعاتهم النهائية. ولجنة المراجعة تشجع الكليةَ على إجراء المزيد من البحث في هذه القضية. كما يضمن توصيف البرنامج تحقيق موازنة بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات. وقد أكَّدت المقابلات مع الطلبة والخريجين أنَّ عبء العمل المناط بهم يمكن التعامل معه، كما يبدوا التدرج واضحًا في بُنية البرنامج، ومدعومًا من خلال متطلبات مسبقة مناسبة، ومحددة بشكلٍ واضح لكل مقرر. وخلال جلسات المقابلة، أكَّد الطلبة والخريجون على أنَّ المنهج الدراسي يتيح فرصًا كبيرة لتطبيق المعارف التي تراكمت لديهم خلال فترة دراستهم، وممارسة المهارات المطلوبة. كما يعمل فريق البرنامج مع لجنة الجداول على ضمان أن يكون التدريس في الاستوديوهات ثابتًا/ مستقرًا قدر المستطاع. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج منظَّم بصورة جيدة، ويضمن تدرجًا مناسبًا وتوازنًا بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات.

1.3 توصيفات المقررات الدراسية منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح لكل مقرر باستخدام نماذج متفق عليها تتضمن وصف المقرر، ومحتواه، والتقسيم الأسبوعي للمحتويات، وطرق التعليم والتعلُّم، وأدوات التقييم وقيمها الوزنية، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن المفردات الدراسية قد تمت مقايستها مرجعيًّا مع مؤسسات أخرى، وكذلك مع معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) الخاصة بالاعتماد الأكاديمي. وإضافة إلى ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه يتم كذلك استخدام متطلبات مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والمحددات الوصفية الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات كنقاط مرجعية؛ لضمان أن تكون المفردات الدراسية مناسبة لنوع المقرر ومستواه. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينات ملفات المقررات الدراسية، وتلاحظ – مع التقدير – أنَّ تلك الملفات تتشابه مع الملفات الموجودة في برامج مطروحة عالميًّا، بجانب تركيز واضح على التصميم الداخلي كـ "حِرفة" صناعة الأماكن من الداخل. كما تنطوي توصيفات المقررات الدراسية على قائمة بالمراجع والمصادر التي يوصى بقراءتها. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المواد المقترحة للمطالعة تقدم في مجموعها العمق المطلوب لمستوى

البرنامج ونوعه؛ إلا أنَّ هذا التوجه – بشكل إجمالي – أقل وضوحًا. وعلاوة على ذلك، فإن قائمة المصادر الموصى بقراءتها، في عدد من المقررات، ليست حديثة. ولجنة المراجعة تقترح أن تقوم الكلية بتعديل قائمة المصادر الموصى بقراءتها والموجودة ضمن توصيفات المقررات الدراسية؛ لتضمن أنها ملاءمة وحديثة. وقد درست لجنة المراجعة المفردات الدراسية المقدمة، ولاحظت أنَّ هناك القليل من الأدلة على وجود صلات للربط بين البحث العلمي والتدريس. وهذه الأدلة لم تكن مقدمة في تقرير التقييم الذاتي، ولم تقدم للجنة المراجعة أثناء المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس شروحًا وأمثلة على كيفية تضمين نتائج آخر البحوث العلمية وممارساتها ضمن مواد المقررات الدراسية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية ضمان أنَّ يتم إثراء المفردات الدراسية بآخر نتائج البحوث العلمية والممارسات الاحترافية.

1.4 لبرنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي (14) مخرجًا مطلوبًا للتعلم؛ مصنفة إلى (4) مجالات رئيسة هي: المعرفة والفهم، مهارات خاصة بالموضوعات؛ مهارات التفكير ؛ ومهارات عامة قابلة للنقل. ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي تُدعى كذلك بتوقعات التعلُّم للبرنامج، مقتبسة مباشرة من المعايير الاحترافية لمجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) 2011، كما أنها مربوطة مع الأهداف التعليمية للبرنامج، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للجامعة. وقد درست لجنة المراجعة مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، ولاحظت أنَّها مناسبة لمستوى المؤهل العلمي، وتغطي المكونات الاحترافية والأكاديمية الأساسية للتخصص. وتشير هذه المُخرجات إلى مستوى من الدراية بموضوع البناء والتشييد بالنسبة للمصممين الناشئين، وتغطي المتطلبات الجمالية، والنقدية، والتاريخية، والقانونية المطلوبة بالنسبة للمصممين الداخليين المبتدئين. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ هناك آليات مُطبَّقة؛ لضمان دراسة ومناقشة صحة الربط بين مُخرجات التعلُّم المطلوبة للجامعة والأهداف التعليمية للبرنامج ومُخرجات التعلُّم المطلوبة منه، وأنَّ الآليات التي تتخذها الجامعة لمراقبة التعديلات التي تحصل عليها (بما فيها التعديلات التي تحصل في مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج) واضحة المعالم ومتجاوبة. ولجنة المراجعة تلاحظ أنَّ مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج منصوصٌ عليها بوضوح، وهي ملائمة لنوع البرنامج ومستوى المؤهل الممنوح.

1.5 مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بوضوح – وتدعى توقعات التعلم للطالب – في توصيف كل مقرر. كما أنها مستمدة مباشرة من معايير مجلس اعتماد التصميم

الداخلي (CIDA)، والواردة تحت توقعات التعلُّم للبرنامج. وقد درست لجنة المراجعة توقعات التعلم للطالب المحددة لكل مقرر، ولاحظت أنَّها دقيقة، وقابلة للقياس، ومناسبة لمحتوى المقرر ومستواه. كما أنَّ توقعات التعلم هذه مربوطة مع توقعات تعلُّم البرنامج من خلال معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA)، ومقسّمة في مجموعات تدل على التقدم المتوقع للطلبة من مستوى إلى آخر. وعلاوة على ذلك، فإن توصيفات المقررات الدراسية تشير إلى كيفية تقييم مدى تحقق توقعات التعلُّم هذه، وذلك من خلال أدوات تقييمية منصوص عليها بشكلٍ واضح. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك مُخرجات تعلم مطلوبة للمقررات، معبَّر عنها كتوقعات تعلُّم للطالب مناسبة لمحتوى المقررات ومستواها، ومربوطة مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج.

1.6 ينطوي برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي على متطلب إلزامي للتدريب العملي هو (INTD 325; Interior Design Training)، وهو مقرر بلا ساعات معتمدة، ويقع بين الفصل الدراسي الـ (6)، والفصل الدراسي الـ (7)، ضمن الخطة الدراسية للبرنامج. ويتكون هذا المقرر من (200) ساعة فعلية للتدريب العملي لدى جهة مصرح بها تمارس التصميم الداخلي. وعلى الطلبة إكمال (85) ساعة معتمدة في البرنامج؛ ليكون في وسعهم التسجيل في هذا المقرر. وللمقرر توقعات تعلم مناسبة، مربوطة مع توقعات التعلُّم للبرنامج، كما أنَّ هناك معلومات عن البرنامج تنصُّ على المتوقع من الطالب تحقيقه ضمن نظام مناسب من المراقبة والنشر. أمَّا عن سياسة تقييم المقرر فهي مغطاةٌ ضمن "نظام الدراسة والامتحانات"، و"سياسة التقييم والاعتدال"، في حين أن الإعفاء من المقرر مغطاة تحت "متطلبات الإعفاء" في "الدليل الإرشادي للتدريب العملي". وخلال جلسات المقابلة، اقتنعت لجنة المراجعة أنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بالمقرر، ومساهمته في تحقيق مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك برنامجًا مناسبًا للتدريب العملي، ويضيف قيمة إيجابية لتحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وعلى الرغم من أن مقرر التدريب العملي لم تكن له أي ساعات معتمدة في وقت إجراء الزيارة الميدانية، فإن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أنَّ الكلية، وضمن العمليات التي تقوم بها لمراجعة وتدعيم البرنامج، تخطط لتخصيص ساعتيْن معتمدتيْن لمقرر التدريب العملي. ولجنة المراجعة تشجع الكليةَ على الإسراع في تنفيذ ذلك، وإضافة ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي، بحيث تمثل قيمة وزنية مناسبة لمقدار التعلُّم الذي يحققه الطلبة.

1.7 لدى قسم العِمارة والتصميم الداخلي سياسة للتدريس تَرْسُمُ بشيء من التفصيل ممارسة القسم لمجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تدعم بيئة وخبرة التعلُّم، والتي يتضح من خلال الوثيقة الخاصة بها أنَّها تتكون من مستويات مناسبة للتعلم، كما أنها مرحلية ومتدرجة. والمصممون الداخليون بحاجة لهذا التوسع في المشاركة في موضوعاتهم الدراسية، والإجراءات التي يتبعها فريق البرنامج تشجع على تطوير أساليب البحث، والمشاركة المهنية، والزيارات الميدانية، ومجموعة متنوعة من الدروس التفاعلية في الاستوديوهات، الرسمية وغير الرسمية منها، والتي ينسقها أعضاء هيئة التدريس ويقودها النُّظراء. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة عينات من توصيفات المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّها تتضمن أجزاءً معينة مخصصة لطرق التدريس المتبعة في المقرر وربطها مع توقعات التعلم للطالب، وقد أكَّد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على ثقافة التعليم والتعلُّم المتنوعة السائدة في القسم. وقد أظهر الطلبة بشكلٍ خاص حماسًا وفهمًا لثقافة الاستوديو، لاسيما فيما يتعلق بالتعلُّم من النظراء، مع الإشارة بشكل خاص إلى مقرر التصميم الداخلي (ARCG 322 Interior Design)، والذي ورد على أنه فرصة لتقاسم الخبرة بين الطلبة الملتحقين في البرنامجيْن اللذيْن يطرحهما القسم (التصميم الداخلي، والعمارة). وقد وصفها الطلبة – بترحيب – بأنها فرصةٌ لرفع الوعي. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم تشجيع التعلُّم المستقل من خلال فهم ثقافة الاستوديو، والتي تنطوي على العلاقات بين الطلبة والأماكن خارج حيز الاستوديو، وتشمل المكتبة، والزيارات الميدانية، بل حتى الأماكن الاجتماعية، والتي، وبحسب اجتماعات الزيارة الميدانية مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، يُنظر إليها على أنها أماكن يمكن أن يحصل فيها التعلمُ المستقلُ. كما يتعرف الطلبة على النظريات التطبيقية والممارسة الاحترافية مبدئيًّا من خلال مقرر التدريب العملي، إضافة إلى العمل في بيئة الاستوديو، والتي تشجع على الحوار من خلال مراجعات المُحكِّمين وحواراتهم مع الممارسين. ولجنة المراجعة تقدر الطبيعة المتنوعة والشاملة لطرق التعليم والتعلُّم المستخدمة في تقديم البرنامج، والمناسبة لنوعه، وتساعد على تحقيق مُخرجات التعلُّم المطلوبة.

1.8 في الوقت الذي يُقَالُ فيه أنَّ التعلُّم الإلكتروني يشكل جزءًا من سياسة التعليم والتعلُّم، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ الإشارات الواردة عن هذا النوع من التعلُّم، وفي الوثيقة ذاتها، هي في حدها الأدنى، وأنَّ الفرص المتاحة لدمجه بالبرنامج لاتزال غير ناضجة. هناك بعض الإمكانات والمرونة المتاحة في منصات التعلُّم، وهي ذات فائدة لبرنامج إبداعي مثل التصميم الداخلي والمجتمع

الاحترافي المتصل به. ولجنة المراجعة تشجع الكليةَ على بذل المزيد من البحث في هذا الجانب. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّه ومنذ العام 2014، أنَّ ثقافة البحث العلمي في البرنامج وفي الكلية تبدو وكأنها مهملة. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة، وردت إشارة متواترة تشير إلى أنَّ الأزمة المالية هي السبب الكامن وراء ذلك. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تدعيم ثقافة البحث العلمي داخل البرنامج، وضمان إثراء عملية التعليم والتعلُّم من خلال النتائج البحثية الحديثة.

1.9 لاحظت لجنة المراجعة أنَّ قسم العمارة والتصميم الداخلي يتبنى سياسة تقييم واضحة هي "سياسات وممارسات التقييم". ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّه يتمُّ نقلها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال البرنامج التعريفي والتحضيري على التوالي، إضافة إلى الرجوع إليها بصورة مستمرة في كل مرحلة من مراحل البرنامج، وقبل التدريب العملي، والقرارات النهائية للمحكِّمين. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإن الطلبة يتسلمون نُسخًا من المفردات الدراسية للمقررات في بداية كل فصل دراسي والتي تتضمن معلومات واضحة عن طرق التقييم، وتخضع للمراقبة على مستوى القسم. ويتم تقييم أعمال الطلبة بناءً على معايير واضحة للتصحيح، وتتناول هذه السياسة عمليات التقييم التجميعي والتكويني بتفصيلٍ كافٍ. وقد كان الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بالسياسات، والضوابط، والمعايير الخاصة بالتقييم، وعلاوة على ذلك، ومن خلال جلسات المقابلة التي عُقِدت أثناء الزيارة الميدانية، ومن عينات ملفات المقررات التي اطلعت عليها، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ هناك تغذية راجعة فورية تقدَّم للطلبة، مع وجود بعض الاختلافات وعدم التناسق بين التغذية التحريرية والشفهية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه على الكلية ضمان أن تقدم تغذية راجعة تحريرية للطلبة بشكل متناسق في عموم البرنامج. أمَّا الانتحال الأكاديمي، فيتم التعامل معه من خلال سياسة مكافحة الانتحال الأكاديمي، ويقوم موظفو المكتبة بمساعدة الطلبة على فهم حقوق الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بالانتحال الأكاديمي. وقد لاحظت لجنة المراجعة، مع التقدير، أنَّ هذه السياسة قد تم تأطيرها ضمن سياق بيئة التعلُّم. أمَّا التظلمات، فيتم التعامل معها من خلال "استمارة الاعتراض والتظلم على الامتحان النهائي"، والتي تبدأ معها عملية إعادة تصحيح لعمل الطالب من قبل مجموعة جديدة من أعضاء هيئة التدريس يختارهم رئيس القسم، ليس من بينهم عضو هيئة تدريس المقرر. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك سياسة

وإجراءات تقييم واضحة، وأن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بها، وأنها تنطوي على آليات للاعتراض والتظلم.

1.10 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- للبرنامج أهداف واضحة مناسبة لنوعه ومستواه، وتتوافق مع رسالة الكلية، والجامعة، ومجموعة أهدافهما
- المنهج الدراسي للبرنامج منظَّم بصورة جيدة، ويضمن تدرجًا مناسبًا وتوازنًا بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات
- المفردات الدراسية للمقررات مماثلة لمثيلتها في برامج مطروحة عالميًّا، مع تركيز واضح على التصميم الداخلي كـ "حِرفة" صناعة الأماكن من الداخل
- مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوصٌ عليها بوضوح في صيغة توقعات التعلم للطالب، وهي مناسبة لمحتوى المقرر ومستواه، ومربوطة مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج
- هناك عنصرٌ مناسبٌ للتدريب العملي في البرنامج، ويساهم بصورة فعَّالة في تحقيق مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج
- يستخدم البرنامج مجموعة متنوعة من طرق التعليم والتعلُّم في تقديم البرنامج، وهي مناسبة لنوع البرنامج ومحتواه، وتساعد في تحقيق مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج
- هناك سياسة وإجراءات تقييم واضحة، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بها، وهي تنطوي على عملية للاعتراض والتظلم، وقد تم تطبيعها مع بيئة التعلُّم.

1.11 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** أنَّه على الكلية القيام بما يلي:

- تنظر في إدخال المزيد من المحتوى النظري والفلسفي الخاص بالتصميم الداخلي، مع إتاحة الفرصة لمراجعة المحاذاة الأفقية/ العمودية بين مختلف العناصر المكوِّنة للمنهج الدراسي
- تضمن أنَّ المفردات الدراسية يتم إثراؤها بآخر نتائج البحوث العلمية والممارسات الاحترافية
- تُدعِّم ثقافة البحث العلمي داخل البرنامج، وأن تضمن أنَّ عملية التعليم والتعلُّم يتم إثراؤها من خلال نتائج بحثية حديثة

- تضمن أنَّ التغذية الراجعة المقدمة للطلبة تحريريًّا متناسقة ومنسجمة مع بعضها البعض في عموم البرنامج.

1.12 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة قبول واضحة تتضمن شرطًا عامًّا وهو الحصول على معدل (70%) على الأقل في الثانوية العامة، أو ما يعادلها كحدٍّ أدنى للقبول في أحد برامج الدراسات الجامعية الأولية (البكالوريوس). وقد درست لجنة المراجعة سياسة القبول، ولاحظت غموضًا في بعض بنودها. فعلى سبيل المثال، المصطلح "لائق طبيًّا" غير مُعرَّف. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد خلال جلسات المقابلة فهمًا مشتركًا لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة لهذا المصطلح، أو كيفية تطبيقه. ولجنة المراجعة تنصح الكليةَ أنَّ تقدِّم تعريفات واضحة لمثل هذه المصطلحات على أن يتم نقلها لأعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ لضمان تحقق المساواة بين الطلبة خلال عملية القبول. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ على المتقدمين كذلك أداء اختبار قدرات يقيِّم اللغة الإنجليزية للمتقدم، ومهاراته في الرياضيات، والمهارات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم تقييم الطلبة المتقدمين لبرنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي من حيث مهارات الرسم والتكوين الجرافيكي، الإدراك البصري والتعبير اليدوي، الرسم اليدوي الحر، والقدرة على التخيل وتقدير النسب، بالإضافة إلى اجتياز مقابلة خاصة. والسياسات والإجراءات الخاصة بالقبول منشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة، والدليل الإرشادي للجامعة أيضًا، إضافة إلى الكُتيِّب الإرشادي للطلبة. وقد كان الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية بسياسة وإجراءات القبول. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك سياسة وإجراءات رسمية للقبول منشورة، ومعروفة لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتتضمن تقييم مهارات الرسم لدى المتقدمين. وخلال المقابلات، أبلغ القائمون على البرنامج لجنة المراجعة أنَّه، ونظرًا لأن تدريس برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي يتم باللغة الإنجليزية، فإن جامعة البحرين توجب إجراء اختبار باللغة الإنجليزية للطلبة الذين تقل درجاتهم عن (5,5) في اختبار الـ (TOEFL). ولجنة المراجعة تلاحظ أنَّ اختبارات القبول والمقابلات يتم إعدادها على مستوى البرنامج، وأن القرار النهائي بقبول الطالب يعود إلى قسم العِمارة والتصميم الداخلي. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، لاحظت لجنة المراجعة المعلومات المتضاربة فيما يتعلق بدور قسم العِمارة والتصميم الداخلي في وضع اختبار القدرات.

وعلاوة على ذلك، فقد درست لجنة المراجعة العينات المقدمة من اختبارات القدرة، ولاحظت أن بعض الأسئلة يتصف بالعمومية وليس بمستوى يؤهل للالتحاق ببرنامج بكالوريوس. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تعديل اختبار القدرات؛ ليكون أكثر تناسبًا لمستوى وتوجه البرنامج.

2.2 درست لجنة المراجعة ملف مواصفات الطلبة، ولاحظت أنَّ معايير القبول يتم تطبيقها بصورة متناسقة. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ مقررات الثانوية العامة يتم وضعها في الاعتبار خلال عملية القبول؛ لضمان مواءمة مواصفات الطالب المقبول مع حاجات البرنامج. وقد أظهر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة جهوزيتهم لحاجات البرنامج، وهو الأمر الذي أكدته الإحصائيات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي. كما لاحظت لجنة المراجعة كذلك النسبة العالية للإناث مقارنة بالذكور، وهو أمرٌ شائعٌ في برامج مماثلة في مملكة البحرين. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق من أن متوسط مدة الدراسة في البرنامج يقترب من (5) سنوات، وهو معدلٌ عالٍ في هذا النوع من البرامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ البحث عن أسباب ذلك، وتطوير خطة لمعالجة هذه القضية.

2.3 هناك مخطط واضح للهيكل التنظيمي، وهو مناسب لإدارة برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ رئيس القسم يتحمل المسئولية الكاملة فيما يتعلق بإدارة البرنامج، كما أنه يترأس مجلس القسم، والذي هو بدوره يكون مسئولًا عن اقتراح الطريقة التي تُنظَّم فيها الأنشطة والموضوعات الدراسية، والامتحانات، والأنشطة المصاحبة للمنهج الدراسي. ومن ثمَّ يقوم رئيس القسم برفع هذه المقترحات إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة، من قبل عميد الكلية، بحسب الحاجة. ويتحمل منسقو المقررات الدراسية مسئولية إدارة المقررات المطروحة وعمليات التعليم والتعلم فيها. وقد كان أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بكيفية إدارة البرنامج، وخطوط اتخاذ القرارات. ولجنة المراجعة تثمن الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد في برنامج التصميم الداخلي، والانسجام المهني بين أعضاء هيئة التدريس. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت التشاور الحاصل بين لجان البرنامج واللجان الجامعية كلجنة الاستشارات الطلابية، واللجنة الاستشارية للبرنامج، ولجنة الجداول الدراسية، واللجنة الأكاديمية، والتي تعقد اجتماعات منظمة وموثقة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك بُنية رسمية لإدارة

البرنامج، وخطوط واضحة للمحاسبة، وهي معروفة لدى كلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما تشارك اللجان الطلابية في عملية اتخاذ القرارات.

2.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ هناك (12) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام كامل، (3) بدرجة أستاذ مساعد، و(5) محاضرين، و(4) مدرسين مساعدين، هم المسئولون مباشرة عن تقديم برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي، بالإضافة إلى (6) أعضاء هيئة تدريس في بعثات دراسية؛ للحصول على درجة الدكتوراه. وقد درست لجنة المراجعة مواصفات أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنَّ لديهم المؤهلات الأكاديمية المناسبة للتدريس في برنامج بكالوريوس على مستوى التعليم العالي، وهي ملائمة لسد حاجات البرنامج. ولكن، تشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح بسبب الخبرة العملية المحدودة لدى أعضاء هيئة التدريس المختصين بالتصميم الداخلي. وعلاوة على ذلك، وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن ضوابط الجامعة لا تتيح المزيد من التطور في الخبرة المهنية للموظفين الأكاديميين الحاليين. كما لاحظت لجنة المراجعة عبء العمل الكبير المناط بهم، والذي يؤثر بدوره على المُخرجات البحثية، والتطوير الشخصي لبعضهم، وهو ما أكده أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تعديل النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، والضوابط الجامعية؛ لكي تشجعهم على التركيز بشكل أكثر على تطورهم الشخصي والمهني إلى جانب البحث العلمي. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلغت لجنة المراجعة بأن النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس تحسب على مستوى القسم، وهي تتراوح بين (1: 20–30). ولجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح؛ لأن في مثل هذا النوع من البرامج تعدُّ النسبة (24:1) عالية؛ نظراً لكون مقررات التصميم الداخلي تتطلب الكثير من التغذية الراجعة المباشرة مع الطلبة، في الوقت الذي لن يسمح عددهم الكبير بذلك. وقد عبَّر أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن القلق ذاته. ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأن على الكليةَ تطوير خطة طويلة الأجل تضمن تعيين أعضاء هيئة تدريس لديهم الخبرة العملية المناسبة، وأن تعدل من النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس.

2.5 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لتوظيف، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس، وهي معروفة لهم، والذين عبَّروا بدورهم أثناء المقابلات أنَّهم على دراية جيدة بهذه السياسات. كما

تتسم سياسة التوظيف بالشفافية، وكذلك تشير محاضر اجتماعات مجالس القسم، والكلية، والجامعة إلى أنَّ قرارات اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد يتم اتخاذها من خلال التشاور على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، وهو ما تقدره لجنة المراجعة. وقد درست لجنة المراجعة سياسة وإجراء الترقية، ولاحظت أنَّهما مناسبتان، ولكنَّهما غير مطبقتيْن بصورةٍ متناسقةٍ. وخلال جلسات المقابلة علِمت لجنة المراجعة أنَّ أعضاء هيئة التدريس يواجهون العديد من العقبات المتمثلة في الحصول على الدعم فيما يتعلق بالتطوير الشخصي والبحث العلمي، وهو ما يؤثر على ترقياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح بسبب تناقص عدد الترقيات لاسيما من درجة محاضر إلى محاضر أول؛ الأمر الذي يعيق التدرج والتطوير الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وهو ما يؤثر بالتالي على معدل الاستبقاء. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ تطوير وتنفيذ خطة لتسهيل عملية ترقية أعضاء هيئة التدريس. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن تقييم الأداء يتم من خلال استبانات الطلبة ومراجعة الأداء. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت وجود عدم توافق بين إجراءات الموارد البشرية الخاصة بالترقية وتلك الخاصة بتقييم الأداء؛ الأمر الذي يدعو للمعالجة. وإضافة إلى ذلك، لا توجد هناك إشارة واضحة عن التناسق والانسجام في تنفيذ عملية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم الأداء غير مرتبط بتطويرهم المهني (انظر الفقرة: 4.9). كما لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود إجراء رسمي لتعريف وتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذا التعريف تم بصورة غير رسمية، وعلى مستوى البرنامج فقط. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكليةَ معالجة عدم التوافق في إجراءات الموارد البشرية فيما يتعلق بتقييم أداء ترقية أعضاء هيئة التدريس، وأن تطوِّر برنامجًا رسميًّا لتعريف وتهيئة أعضاء هيئة تدريسها الجدد وتنفِّذه على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم.

2.6 لدى جامعة البحرين برنامج للمعلومات الإدارية (MIS)، ويتكوَّن من عدد من البرمجيات، ويُستخدم لإثراء بعض الفعاليات والأنشطة التي يحتاجها البرنامج. ويتيح نظام التسجيل عبر شبكة الإنترنت الفرصة للطلبة لإضافة، أو حذف، أو استبدال المقررات الدراسية خلال فترة التسجيل. كما يستطيع الطلبة تسديد رسوم التسجيل عبر هذا النظام كذلك. وقد عبَّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو خدمات التسجيل عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن البرنامج كذلك تفاصيل تشمل البيانات الشخصية للطالب وسجله/ بياناته الأكاديمية، كما يقدِّم للطلبة معلومات عن تقدمهم

الدراسي، ويدعم عملية الإرشاد الأكاديمي للطلبة الملتحقين بالبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الجهود تُبذل حاليًا لإتاحة النظام للاستخدام على الهواتف الذكية من خلال أحد تطبيقات الاتصال المتنقلة. كما يُجري فريق نظام المعلومات الإدارية استبانات برامج تدريبية واستبانات تقييمية دورية، واستبانات تقييم مصغرة لمختلف الأقسام والبرامج. ولجنة المراجعة تقدر وجود نظام معلومات إدارية يقدم معلومات تفصيلية عن الطلبة، ويمكن استخدامه عبر شبكة الإنترنت لأغراض التسجيل ودفع الرسوم. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام الأنترانت الداخلي (Intranet) للموارد البشرية يقدِّم معلومات عن الموظفين الأكاديميين، وموظفي التسجيل، والتي يمكن لرئيس القسم أن يستخدمها لغرض اتخاذ قرارات مدروسة. ومع ذلك، فإن الأدلة المقدمة والمناقشات التي أُجريت خلال مقابلات الزيارة الميدانية لم توضح كيفية الاستفادة من هذا النظام في التعامل مع الموارد المادية غير المنقولة كالمعدات، والتجهيزات، وموارد الميزانية التشغيلية، والموارد البشرية. وعلاوة على ذلك لم تقدَّم للجنة المراجعة أدلة على استخدام نظام المعلومات الإدارية على مستوى القسم، أو الكلية، لإثراء عملية اتخاذ القرارات؛ بناءً على معدلات استبقاء، وتخرج، ونجاح الطلبة. وإضافة إلى ذلك، وخلال جلسات المقابلة، لم يتمكن أعضاء هيئة التدريس من تقديم أدلة على كيفية استخدام نظام إدارة المعلومات الإدارية إلى أبعد من استخدامه في عملية الإرشاد الأكاديمي، ووضع الجداول الدراسية. لذا فإن لجنة المراجعة تشجع الكليةَ على الاستفادة بشكل أكثر من نظام المعلومات الإدارية في الحصول على تقارير دورية يمكن استخدامها في إثراء عملية اتخاذ القرارات.

2.7 لدى الجامعة سياسات وإجراءات؛ لضمان أمن سجلات الطلبة ودِقة النتائج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه، وعلى مستوى الجامعة، تكون عمادة القبول والتسجيل هي المسئولة عن ضمان أمن السجلات الرئيسة للطلبة. ويتم الاحتفاظ بنسخ إلكترونية، وأخرى ورقية من هذه السجلات، بجانب إمكانية استخدام محددة بناءً على مستوى المستخدم وصلاحياته. كما أنَّ هناك سياسة رسمية مُطبَّقة؛ لضمان أمن هذه السجلات من خلال آلية تخويل معرَّفة، وتخزين للبيانات، وخصوصية وتبادل المعلومات، واستخدام البرامج المضادة للفيروسات والتطبيقات الأمنية، والاتفاقيات الأمنية مع المستخدمين. ولدى الجامعة خطة للتخزين الاحتياطي للبيانات، حيث يتم التخزين الاحتياطي الإلكتروني لسجلات الطلبة بعد كل عملية تسجيل رئيسة، وبعد مرحلة إدخال الدرجات وفقًا لسياسات وإجراءات تقنية المعلومات. وقد قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في المرافق الخاصة بهذا الجانب، ولاحظت أنَّ الدخول للمرافق وأجهزة الحاسوب مؤمَّنٌ وغير متاحٍ إلَّا

للموظفين والطلبة المعنيين؛ كلٌّ بحسب مستوى صلاحياته. وعلاوة على ذلك، فهناك جدول تدقيق يدوِّن كافة مراحل الموافقة على الدرجات. كما يتم تسجيل درجات الطلبة وعلاماتهم من قبل أعضاء هيئة التدريس من خلال عملية شفافة يتم التأكد منها من قبل رئيس القسم إضافة إلى التحقق منها من قبل قسم التسجيل. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسات وإجراءات منفَّذة بصورة متناسقة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة وموثوقية آلية إدخال درجاتهم.

2.8 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في المرافق الجامعية في الحرم الجامعي بمدينة عيسى، والتي شملت: قاعات المحاضرات، المختبرات، الاستوديوهات، مكاتب أعضاء هيئة التدريس، صالة الطعام الرئيسة، قاعات الأنشطة الطلابية، المكتبة، ومرافق أخرى. ولجنة المراجعة تدرك جودة، وعدد المساحات المخصصة للتعليم والتعلُّم المتاحة للطلبة، وهي تقيم أنَّ العديد من المرافق قد تحسَّن بناء على طلب اللجنة الطلابية الاستشارية للبرنامج كخدمة (Wi-Fi)، والمرافق المادية الأخرى، وهو ما أكّده الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ المرافق العامة المتوفرة تتناسب مع حاجات البرنامج والطلبة. وبالرغم مما ذُكرَ سابقًا، فإن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ المرافق الخاصة بالاستوديوهات بحاجة للمزيد من التطوير؛ فالمساحات الحالية الخاصة بالاستوديوهات محدودة، ولا تدعم عرض الأعمال ذات الأبعاد الثنائية أو الثلاثية. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن طلبة المراحل المتقدمة ليست لديهم مساحات خاصة بهم في الاستوديوهات، كما أنَّه ليس في إمكانهم الاستفادة من الاستوديو إلا أثناء الدروس العملية، وعندما لا تكون الاستوديوهات مشغولة لدروس أخرى. كما لاحظت لجنة المراجعة الحاجة إلى إيجاد أماكن للعمل التشاركي للطلبة؛ من أجل تعزيز ثقافة الاستوديو اللازمة للإبداع والابتكار. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية توسيع المرافق المتوفرة الخاصة بالاستوديوهات بشكل أكثر، وأن تضمن أنَّ تكون فيها مساحات مخصصة ثابتة لطلبة المراحل المتقدمة لدعم خبرتهم التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ وجود مختبرات الحاسوب وهي جميعًا مزودة بالبرمجيات الحديثة ذات الصلة، وهو ما تأكد أثناء الزيارة الميدانية. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بعدم توفر الطابعة الخاصة برسم المخططات للطلبة، على الرغم من أنَّ الطباعة بأحجام كبيرة أمر مطلوب في عملية التقييم. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى ضرورة توفير برامج الرسم بمساعدة الحاسوب (CAD) ذات الصلة لجميع طلبة التصميم الداخلي؛ لضمان تحقق مواصفات حديثة لدى الخريجين. كما

قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية للمكتبة، ولاحظت المرافق المتاحة للطلبة والتي تشمل قاعات المطالعة، والمساحة المشتركة للمطالعة، وأجهزة الحاسوب المزودة ببرمجيات المايكروسوفت، وأجهزة الطباعة. كما لاحظت لجنة المراجعة قواعد البيانات التي تحتويها المكتبة من الكتب، والمجلات الإلكترونية ذات المستوى العالمي. إلا أنَّ لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح لعدم وجود قاعدة البيانات المعروفة (Avery Index)، وهي قاعدة بيانات متكاملة تشمل المجلات والدوريات، والمنشورات الخاصة بالفنون، والعمارة، والتصميم. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على توسيع مصادرها الخاصة بالتعلُّم الإلكتروني؛ لتشمل قاعدة البيانات (Avery Index).

2.9 تستخدم جامعة البحرين عددًا من أنظمة المتابعة لتقييم الاستفادة من مصادرها المختلفة. وقد لاحظت لجنة المراجعة مشاركة لجنة الجداول الدراسية في إدارة المصادر المخصصة للبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأنَّ الفنيين العاملين في المختبرات هم المسئولون عن متابعة استخدام هذه المختبرات، وضمان توفر المعدات والتجهيزات الاستهلاكية الكافية. ويتم حصر هذه الاحتياجات والترتيب لها في بداية كل فصل دراسي، وتخضع للمراقبة طيلة فترة تقديم المقررات الدراسية. وعلاوة على ذلك، يحتفظ مركز التعلُّم الإلكتروني بالبيانات الخاصة بمصادر التعلُّم الإلكتروني، ونظام (LibQUAL) الذي نفذته المكتبة مؤخرًا، وهو عبارة عن استبيان على شبكة الإنترنت؛ للمساعدة في تقييم وتحسين هذه الخدمات. ولجنة المراجعة تلاحظ وجود أنظمة المتابعة هذه، وتشجع الكلية على الاستفادة بشكل أكثر من هذه البيانات؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

2.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين تقدم لطلبتها مجموعة من خدمات الدعم والذي يتضمن الدعم المقدَّم في استخدام المختبرات، المكتبة، المصادر الإلكترونية، الإرشاد الأكاديمي، الإرشاد والتوجيه النفسي، والرعاية الصحية. ويقدم مركز الإرشاد الوظيفي دعمًا للطلبة من خلال التنسيق مع قطاع الصناعة؛ لتوفير الفرص المناسبة للطلبة للحصول على التدريب العملي والترويج لخريجي البرنامج لأغراض التوظيف، إضافة إلى إقامة ورش العمل حول التطوير القيادي، وكتابة السيرة الذاتية، ومقابلات التوظيف. وعلاوة على ذلك، تنظِّم عمادة شئون الطلبة فعاليات طلابية وتشرف عليها، مثل التعلُّم بواسطة النظراء، وبرامج تأهيل الشباب، في حين تقدم العيادة الطبية بالجامعة خدمات شاملة. ويشعر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بالرضا عن مجموعة خدمات

الدعم المقدم لهم. وتقدم المكتبة مجموعة من الخدمات، كالتعريف بالمكتبة، والأيام المفتوحة، وورش العمل التدريبية، والتي تقدَّم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتُجري استبيانًا كل سنتيْن لرصد مستوى الرضا لدى المستفيدين. وعلاوة على ذلك، يقدِّم مركز تقنية المعلومات تدريبًا للتعريف باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية، كما يقدم مركز التعلُّم الإلكتروني الدعم للطلبة في استخدام الـ (Blackboard & Moodle). ويتم تعيين مرشد أكاديمي لجميع الطلبة عند الالتحاق بالبرنامج، ولكن، وباستثناء الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، فإن عملية مراقبة ومتابعة التقدم الدراسي للطلبة غير واضحة، وتتم بصورة غير رسمية في البرنامج، وعلى مستوى فردي بين الطالب وعضو هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تلاحظ مقدار الدعم الأكاديمي المقّدم للطلبة، وتشجع الكلية على تطوير سياسة شاملة للدعم الأكاديمي بالتعاون مع الجامعة؛ من أجل ضمان التناسق والمساواة بين الطلبة.

2.11 لدى جامعة البحرين يومٌ مخصص للتعريف الرسمي للطلبة الجدد تنظمه عمادة شئون الطلبة، حيث يشارك عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، ومنسقو المقررات الدراسية في تقديم هذه الفعالية للطلبة. كما أنَّ هناك برنامج تأسيسي إلزاميٌّ لجميع الطلبة الذين تقل معدلاتهم عن (80%) في اختبار القدرات. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ البرنامج التعريفي يتضمن فقرة تعريفية عامة عن مستوى الجامعة، وفقرة خاصة عن مستوى البرنامج، تقدَّم للطلبة خلالها معلومات مناسبة، تشمل تزويدهم بنسخٍ من الكُتيِّب الإرشادي، ودليل تعريفي خاص بقسم العِمارة والتصميم الداخلي. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ البرنامج التعريفي منظَّم على مستوى الجامعة والبرنامج، ويُعنى بالاحتياجات الخاصة بطلبة برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي. ومع ذلك، لاحظت لجنة المراجعة قلة أعداد الطلبة الذين يحضرون البرنامج التعريفي. وعلاوة على ذلك، فليس واضحًا كيف يمكن للطلبة الذين لا يحضرون هذا البرنامج الحصول على المعلومات التي يحتاجونها. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية وضع إجراءات بديلة بالنسبة لأولئك الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي.

2.12 كما ورد من قبل، يُعيَّن مشرف أكاديمي لكل طالب منذ اليوم الأول الذي يبدأ فيه بالدراسة في البرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ هناك دعمًا أكاديميًّا مناسبًا؛ لمتابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشخيص الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، والقيام بالتدخلات الفورية المناسبة لمساعدتهم. وهذه الخدمة متاحة من خلال نظام للتواصل بين كلٍّ من قسم تقنية المعلومات، وقسم نظام المعلومات الإدارية

والموظفين الأكاديميين. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنَّ الدعم المتمثل في متابعة هؤلاء الطلبة يتم تنفيذه على مستوى البرنامج من خلال خطة عمل خاصة بهذا الغرض. ولكن لجنة المراجعة لاحظت بأنه وعلى الرغم من توفر هذا النظام، فإن الكثير من الدعم المقدَّم للطلبة يتم بطريقة غير رسمية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد برنامج مساندة من قبل النظراء يمكن أن يستفيد منه الطلبة المتعثرون أكاديميًّا. ولجنة المراجعة تقدر مساندة النظراء هذه، والتي تتيح التعاون العمودي بين الطلبة من مستويات وسنوات مختلفة. ولجنة المراجعة تقر بأنَّ هناك سياسات وإجراءات مُطبَّقة؛ لتشخيص الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، وتقديم الدعم المطلوب في الوقت المناسب لهم، وتشجعُ الكليةَ على تطوير وتنفيذ نظام لتشخيص الطلبة الذين يواجهون صعوبات قبل أن يُصحبوا عُرضة للإخفاق الأكاديمي.

2.13 يقدِّم قسم العِمارة والتصميم الداخلي العديد من الفرص للزيارات والجولات التفقدية الميدانية، إضافة إلى حضور الـ (Seminars)، والمحاضرات التي يقدمها محاضرون زائرون. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم تنظيم "يوم المهن" سنويًّا يحضره طلبة المراحل المتقدمة؛ ليتعرفوا على سوق العمل وتوقعاتها. كما يُشجَّع الطلبة على حضور المؤتمرات والمسابقات متى كان ذلك ممكنًا. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أنَّ الطلبة يتولّون تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة من خلال الجمعيات والنوادي الطلابية، ويشاركون في العديد من البطولات الرياضية التي تنظمها الجامعة. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك عددًا من الفعاليات التي ينظمها قسم الأنشطة الاجتماعية والثقافية تحت إشراف عمادة شئون الطلبة. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ هناك العديد من الأنشطة والفعاليات التي يحضرها الطلبة وينظمونها بأنفسهم، والتي تثري خبرتهم التعليمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة وإجراءات رسمية للالتحاق بالبرنامج؛ منشورة ومعروفة لكلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتتضمن تقييمًا لمهارات الرسم لدى المتقدمين
- هناك بُنية رسمية لإدارة البرنامج، بالإضافة إلى وجود خطوط واضحة للمسئوليات والمحاسبة، كما أنَّ الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية جيدة بها، بجانب مشاركة اللجان الطلابية في عملية اتخاذ القرارات

- تتسم سياسة التوظيف بالشفافية، كما تُتَّخذ قرارات اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد من خلال التشاور على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم
- هناك نظام للمعلومات الإدارية يقدِّم معلومات تفصيلية عن الطلبة، ويتيح إمكانية التسجيل ودفع الرسوم عبر شبكة الإنترنت
- هناك سياسات وإجراءات منفَّذة بصورة منسقة؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة، وموثوقية آلية إدخال درجاتهم وعلاماتهم
- المرافق العامة المتوفرة مناسبة لحاجات البرنامج والطلبة
- تقدَّم للطلبة مجموعة كبيرة من أنشطة الإرشاد الاجتماعي والوظيفي، والتي يشعرون بالرضا عنها.
- هناك برنامج تعريفي للطلبة الجدد ينظَّم على مستوى الجامعة، والبرنامج، ويُعنى بالحاجات الخاصة لطلبة التصميم الداخلي
- هناك برنامج للمساندة من قبل النظراء، يسمح بالتعاون العمودي بين الطلبة من مستويات وسنوات مختلفة
- هناك مجموعة واسعة من الأنشطة والفاعليات المصاحبة ينظمها، ويحضرها الطلبة وهي تثري خبراتهم التعليمية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تُعدِّل اختبار القدرات ليكون مناسبًا أكثر لمستوى القبول وتوجه البرنامج
- تبحث في الأسباب الكامنة وراء المدة الطويلة نسبيًّا، والتي يستغرقها الطلبة لإكمال متطلبات البرنامج، وتطوِّر خطة لمعالجة هذه القضية
- تعدِّل النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، والضوابط الجامعية؛ لكي تشجعهم على التركيز أكثر على تطورهم الشخصي والمهني إلى جانب البحث العلمي
- تطوِّر خطة طويلة الأجل للتعيين تضمن نسبة مناسبة بين أعداد الطلبة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس
- تعالج عدم التوافق في إجراءات الموارد البشرية فيما يتعلق بتقييم أداء وترقية أعضاء هيئة التدريس، وأن تطوِّر خطة لتسهيل عملية ترقية أعضاء هيئة التدريس وتنفِّذها

- تطوِّر برنامجًا رسميًّا وتنفِّذه لتعريف أعضاء هيئة تدريسها الجدد على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم
- توسِّع المرافق المتوفرة الخاصة بالاستوديوهات أكثر، وأن تضمن وجود مساحات مخصصة ثابتة لطلبة المراحل المتقدمة لدعم خبرتهم التعليمية
- تضع إجراءات بديلة بالنسبة لأولئك الطلبة الذين يفوتهم حضور البرنامج التعريفي.

2.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج**.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 لدى برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي مجموعة من الأهداف التعليمية، والتي تحدد مهارات ومواصفات الخريجين المتوقع تحقيقها، وهي مربوطة بمُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي تسمى أيضًا بتوقعات التعلُّم للبرنامج، ومستمدة مباشرة من المعايير الاحترافية لمجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) 2011. وكما ورد في مناقشة المؤشر :1، فإن مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية هي الأخرى مستمدة من توقعات التعلُّم للطالب، والتي ينص عليها مجلس اعتماد التصميم الداخلي(CIDA). وهي مربوطة بوضوح بتوقعات التعلُّم للبرنامج، وبالتالي مع أهدافه التعليمية. كما أنَّ هناك آلية واضحة لربط طرق التقييم المستخدمة بتوقعات التعلم للطالب المطلوب تقييمها، ومن ثم استخدام نتائج التقييم لتقدير مستوى تحقق توقعات التعلم للطالب، ثم يتم تجميع هذه النتائج لتقييم مستوى تحقق الأهداف التعليمية للبرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ وثيقة توصيف المقرر هي إحدى الآليات التي يتم من خلالها ضمان تحقق مواصفات الخريجين، وهذه المواصفات منصوصٌ عليها في وثيقة توصيف المقرر. لذا فإن لجنة المراجعة تقدر أنَّ مواصفات الخريجين منصوص عليها بوضوح بصيغة أهداف تعليمية للبرنامج، وأنه يتم تجميع نتائج تقييم المُخرجات؛ لتقييم مستوى تحقق هذه المواصفات لدى دفعة الطلبة.

3.2 هناك سياسة رسمية للمقايسة المرجعية على مستوى الجامعة تنصُّ على مبادئ وإجراءات المقايسة المرجعية الواجب اتِّباعها، وتنص كذلك بوضوح على المسئوليات الخاصة بكلٍّ من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، نائب الرئيس للشئون الأكاديمية، عميد الكلية، ورئيس القسم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ البرنامج قد اختار مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) كنقطة مرجعية رئيسة له لعقد المقايسة المرجعية. وقد قام القسم كذلك بالمقايسة المرجعية لبرنامجه مع مجموعة من البرامج المحلية، والإقليمية، والعالمية. ولجنة المراجعة تلاحظ القرار باتخاذ معايير متفق عليها عالميًا كمرجعيات رئيسة لعمليات المقايسة للبرنامج، وتقدر أنَّ هذه العملية قد تمخضت عن تعديل في بُنية البرنامج ومحتواه. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ المقايسة المرجعية هذه قد تضمنت بالدرجة الأساس مقايسة المنهاج الدراسي، محتوى المقررات، مُخرجات التعلُّم

المطلوبة، ومستوى الساعات المعتمدة، وأنها يجب أن تتوسع لتشمل مقايسة متطلبات القبول، معدلات التقدم الدراسي، المعايير الأكاديمية، إستراتيجيات التعليم والتعلُّم، إلخ. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية توسيع نشاطاتها الخاصة بالمقارنة المرجعية لتشمل كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج ومُخرجاته.

3.3 هناك سياسة تقييم رسمية يتبناها القسم، وهي متاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ويعدُّ رئيس القسم هو المسئول عن تنفيذ هذه السياسة، والتي تتم مراجعتها سنويًّا، وقد تمخضت عن تطوير سياسة التقييم الخاصة بالقسم. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس وموظفي التسجيل، تأكدت لجنة المراجعة من أن توزيع درجات الطلبة تتم الموافقة عليه من قبل رئيس القسم والعميد قبل إعلانها للطلبة. ورئيس القسم أيضًا هو المسئول عن ترتيب جداول مراقبات الامتحانات النهائية؛ لضمان نزاهة هذه العملية. كما أنَّ هناك أدلة من الوثائق المقدمة والمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة على أنَّ سياسة وإجراءات التقييم منفّذة بصورة متناسقة، وتخضع للمراقبة والمراجعات المنتظمة. وكما ورد بالتفصيل عند مناقشة المؤشر: 1، فهناك نظامٌ لتظلمات الطلبة، وآليةٌ لمكافحة الانتحال الأكاديمي وكلاهما معروفٌ جيدًا لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك سياسة وإجراءات تقييم رسمية منفّذة بصورة متناسقة، وتتم مراجعتها بصورة منتظمة.

3.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ فريق برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي يقوم باستخدام مصفوفة الربط (Articulation matrix)؛ للتأكد من تحقق الأهداف التعليمية وتوقعات التعلم الخاصة بالبرنامج من خلال تقييم توقعات التعلم للطالب. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة التقييم الخاصة بالقسم تستوجب أن تكون توقعات التعلم للطالب وتوقعات التعلم للبرنامج جزءًا من جميع الوثائق التي يتم إعدادها للمحكِّمين بالنسبة للمقررات الدراسية التي تعتمد على الاستوديو. وخلال المقابلات، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون مصفوفة التقييم لربط الأدوات التقييمية مع توقعات التعلم للطالب ذات العلاقة، وفي نهاية كل فصل دراسي يقومون بتعبئة نموذج التقييم الخاص بالمقرر، والذي يُبيِّن محاذاة كافة الأدوات التقييمية المستخدمة مع بتوقعات التعلم للطالب، ومستوى تحققها، ومساهمتها في تحقيق توقعات التعلم للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة، مع التقدير، أنَّ النظام المُتبّع كافٍ لقياس مستوى تحقق مُخرجات التعلُّم. ومع ذلك، وعند دراسة ملفات المقررات المقدمة، لاحظت لجنة المراجعة بعض التباينات في مستوى ودقة

تضمين المعلومات في بعض ملفات المقررات. وإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن الاعتدال القبْلي للتقييم غير مُتتّبع من قبل الكلية، أو القسم، فإنه من الممكن تلمُّس عدم التوافق بعد خضوع الطلبة لعملية التقييم. وهذا ما ستتم مناقشته بتفصيل أكثر في الفقرة التالية.

3.5 لدى جامعة البحرين سياسة للتقييم والاعتدال تنصُّ على إجراء اعتدال قبْلي وبعْدي للتقييم. وبالنسبة للمقررات المطروحة لشُعب متعددة، يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس في وضع ورقة الامتحان، والتي يقوم منسق المقرر فيما بعد بوضعها في صورتها النهائية، ويتم تصحيح أوراق الإجابات بصورة جماعية. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ توزيع الدرجات تتم الموافقة عليه من قبل رئيس القسم، والعميد قبل إعلانها للطلبة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هناك عملية للاعتدال البعْدي للدرجات يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، حيث تخضع ملفات المقررات الدراسية، بما فيها الأدوات التقييمية، للمراجعة والتعليق عليها من حيث مستوى التقييم وصلته بمُخرَج التعلُّم الذي يعنيه. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة التقييم الخاصة بالقسم تنصُّ على أن تقييم أعمال الطلبة في جميع المقررات التي تعتمد على الاستوديو يتم على يد محكِّمين لديهم أدوارٌ ومسئولياتٌ واضحةٌ، كما يُزوَّدون بمعايير يسترشدون بها خلال عملية التقييم. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من أن المقررات النظرية (ماعدا التي تقدم لمجموعات متعددة) لا تخضع للاعتدال القبْلي، وأن الاعتدال البعْدي يقوم به مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة فقط، وليس من قبل أعضاء هيئة التدريس المختصين. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية توسيع نظامها الخاص بالاعتدال الداخلي ليشمل اعتدالاً قبليًّا لجميع مقرراتها، وأن كلًّا من الاعتدال القبْلي والبعْدي يقوم بهما أعضاء هيئة تدريس مختصون.

3.6 تشير سياسات التقييم الخاصة بجامعة البحرين والقسم إلى أن تقييم مقرر المشروع النهائي في التصميم، ومقرر التدريب العملي هما فقط اللذان يستعينان بممتحِنين خارجيين. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن خضوع البرنامج للاعتماد الخارجي من قبل جهة احترافية، مثل مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA)، إنما يكون بذلك قد خضع للاعتدال الخارجي. وفي الوقت الذي تتفق فيه لجنة المراجعة على أن هذا يُعدُّ نوعًا من الاعتدال الخارجي، فهو بمثابة اعتدال بعْدي لا يحصل إلا بصورة دورية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج بكالوريوس علوم في

التصميم الداخلي لم يخضع لأي عملية اعتماد خارجية بعد. وعليه، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية تعديل سياستها الخاصة بالاعتدال لتشمل اعتدالاً خارجيًّا لأدواتها التقييمية يتعدى المشروعات النهائية في التصميم.

3.7 خلال الزيارة الميدانية، قُدِّمت للجنة المراجعة عيناتٌ من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم. والتي شملت: الامتحانات القصيرة، وامتحانات منتصف ونهاية الفصل، والواجبات وأعمال التصميم الخاصة بالطلبة. وقد درست لجنة المراجعة العينات المقدمة، ولاحظت أنَّ الأدوات التقييمية المستخدمة بالنسبة للمقررات النظرية، بشكل عام، مناسبة لمستوى المقررات ومحتوياتها، ومربوطة بصورة صحيحة مع توقعات التعلم للطالب. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الدرجات الممنوحة ذات مستوى مناسب. كما درست لجنة المراجعة أعمال التصميم المعروضة للطلبة، ولاحظت أنَّ أعمالهم مشابهةٌ لما يمكن أن نجده في مؤسسات أخرى تطرح برامج مماثلة. ولكن لجنة المراجعة وجدت أنَّ الإطار النظري الذي يستند إليه التصميم غير معلَّق عليه بتعمق، وقد تأكدت لجنة المراجعة، أثناء جلسات المقابلة، أنَّ الطلبة لا يتوقع منهم القيام بذلك. كما وجدت لجنة المراجعة، وباستثناء استوديو التصميم الأساسي 1، أنَّ مُخرَج التصميم الخاص بوحدات الاستوديو، والوحدات النظرية لا يتوافق مع رؤية البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية ضمان تعزيز أعمال التصميم الخاصة بالطلبة من خلال تضمين الخلفية الفلسفية والنظرية للتصميم؛ مما يشجع الطلبة على التفكير التحليلي المجرد (انظر الفقرة: 1.3).

3.8 يتم قياس مستوى إنجازات الخريجين بصورة مباشرة من خلال تقييم تحقق توقعات التعلم للطالب، وربط ذلك بتوقعات التعلم للبرنامج وأهدافه التعليمية، وذلك باستخدام مصفوفة التقييم والربط على النحو الذي ورد في (الفقرة: 3.4) من هذا التقرير. كما يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ فريق البرنامج يقوم كذلك بتقييم مستوى إنجازات الطلبة بصورة غير مباشرة من خلال طلب التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والخريجين حول مستوى إنجازات الخريجين، وتحقق توقعات التعلُّم للبرنامج وأهدافه التعليمية، وهي تشير إلى درجة عالية من الرضا. وقد تأكد ذلك خلال جلسات المقابلة. كما درست لجنة المراجعة توزيع درجات خريجي البرنامج لدفعات الطلبة للفترة من 2007–2010، ولاحظت أنَّها نتائج معتدلة، على الرغم من أنَّ بعضها يميل للمبالغة. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكِر سابقًا،

فإن أعمال الطلبة بشكلٍ عام تتناسب مع نوع البرنامج ومستواه. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ مستويات إنجاز الخريجين تلبي الأهداف التعليمية للبرنامج، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة.

3.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية الهندسة تراقب معدلات نجاح طلبتها، ومعدلات إكمال الدراسة، والخروج من البرنامج من خلال تقارير يقدمها رئيس القسم وإدارة التسجيل. وتشير المعلومات المقدمة إلى أن فريق البرنامج لديه معلومات عن (62%) من الوجهات التي انتهى إليها الخريجون منذ العام الأكاديمي 2012–2013. ومن بين هؤلاء، يوجد (6%) يعملون لحسابهم الخاص، و(31%) يعملون في مجالات متصلة بالبرنامج، و(13%) يعملون في مجالات خارج البرنامج، و(9%) لم يحصلوا على عمل بعد. ولجنة المراجعة تلاحظ أنَّ هذه البيانات ذات معدل مقبول. ومع ذلك، وحينما طلبت لجنة المراجعة تحليلاً تفصيليًّا عن دفعات برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي، قُدِّمت لها بيانات تجميعية تتعلق بمعدلات الاستبقاء، والانسحاب، والاستبعاد لكِلا البرنامجيْن، برنامج بكالوريوس علوم في العمارة، وبرنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي؛ الأمر الذي يحدُّ من قدرة لجنة المراجعة على الحكم على أداء كل برنامج على حِدة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية القيام بتحليل دفعات تفصيلي لبرنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي بصورة منفصلة؛ من أجل تقييم أداء دفعات طلبة البرنامج بصورة صحيحة ودقيقة.

3.10 كما وردت الإشارة في المؤشر :1، فإن برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي يتضمن مقررًا للتدريب العملي (INTD 235; Interior Design Training) يقع ما بين الفصليْن (6 و7) من خطة البرنامج. ويشتمل المقرر على شهرين (200 ساعة فعلية) تدريب عملي في أحد المواقع المصرح بها، وتمارس التصميم الداخلي. ويتم توزيع الطلبة على هذه المواقع من قبل القسم العلمي وقسم التنسيق والارتباط الصناعي على مستوى الجامعة، حيث يتم تحديد المواقع التدريبية المتوفرة، وتوزيع الطلبة عليها. ويقوم القسم بتعيين أحد أعضاء هيئة التدريس للإشراف على الطلبة، والتنسيق مع المشرف الآخر في موقع العمل، والذي يتم تزويده بمعايير واضحة عن المتوقع من هذا التدريب، وكيفية تقييم الطالب المتدرب. ويجب على الطلبة كتابة تقرير وعرضه كجزء من عملية تقييمهم. وقد كشفت جلسات المقابلة عن أنَّ الجهات ذات العلاقة تنظر بتقديرٍ عالٍ لهذه العملية. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ التعلُّم القائم على العمل يُدار بصورة صحيحة، ويتم تقييمه لضمان خبرة تعلُّم مناسبة.

3.11 يتضمن برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي مشروع تخرُّج في التصميم، يقدّم على مرحلتيْن؛ مشروع التخرج 1 (Graduation Project Programming Stage / INTD 411)، وهو "مرحلة البرمجة"، ومشروع التخرج 2 (Graduation Project Design Stage / INTD 420)، وهو "مرحلة التصميم". وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن لجنة مشروعات التخرج هي المسئولة عن وضع معايير وإجراءات إدارة المقرر؛ لضمان جودة المشروعات. كما تقوم هذه اللجنة بوضع معايير منح الدرجات، وتشكيل لجان التحكيم؛ لتقييم أعمال التصميم. كما أن معايير منح الدرجات مبيّنة بوضوح في وثيقة "إرشادات مشروع التخرج"، والتي توزع على الطلبة، والمشرفين وأعضاء لجان التحكيم، والتي يجب أن تضم أحد الأعضاء الخارجيين. كما تحدد هذه الوثيقة أدوار ومسئوليات كلٍّ من الطالب والمشرف على المشروع. وإضافة إلى ذلك، فقد وضع قسم العمارة والتصميم الداخلي آليات لمراقبة تنفيذ وتحسين هذه العمليات من خلال مطالبة المقيمين الخارجيين بتقديم تقارير تحريرية، يتم النظر فيها في عملية المراجعة التي تلي الامتحان، والتي يُجريها مجلس القسم. وقد كان أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على دراية جيدة بهذه الإرشادات. ولجنة المراجعة تقدر وجود إجراء واضح لإدارة مشروع التصميم الخاص بالتخرج، ويُبيِّن بوضوح أدوار كلٍّ من الطالب، والمشرف، وأعضاء لجنة التحكيم، وأنه يتمُّ تحصيل التغذية الراجعة من أعضاء لجنة التحكيم الخارجيين لتحسين تصميم وتقديم المقرر. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح بسبب وجود تركيز كبير على حجم التصميم كمقياس رئيس لدرجة تعقيد المشروع. ولجنة المراجعة ترى أنَّ مستوى التعقيد في المشروع يمكن أن يكمن في تفاصيل المشروع، والحاجة إليه بدلاً من حجمه. وعليه، فإن لجنة المراجعة تنصح الكلية بالنظر في إمكانية تقليص مساحة المشروع؛ لكي يكون هناك المزيد من الوقت للتركيز على التفكير التحليلي (انظر الفقرة: 3.7).

3.12 لدى برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي لجنة استشارية للبرنامج تعقد اجتماعاتها سنويًّا كما هو مذكور في تقرير التقييم الذاتي. وتضم اللجنة الاستشارية للبرنامج ممثلين عن القطاع المهني، وأرباب الأعمال، والخريجين. كما قُدِّم للجنة المراجعة محضر الاجتماع السنوي الأول لهذه اللجنة، والمؤرخ في 1 ديسمبر 2015. وخلال هذا الاجتماع، تمت مناقشة البرنامج الحالي، مُخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج، ومقترحات تحسين البرنامج. ولكن فريق بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي لم يقدم للجنة المراجعة وثائق بخصوص السياسة، أو الإجراءات الخاصة باللجنة

الاستشارية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد طلبت لجنة المراجعة الاجتماع بممثلين عن هذه اللجنة، إلا أنَّ الكليةَ لم تتمكن إلَّا من ترتيب اجتماع عن بعد مع عضو واحد فقط من أعضاء هذه اللجنة. ولجنة المراجعة توصي بأن على الكلية تطوير وتنفيذ سياسة رسمية، وإجراءات خاصة باللجنة الاستشارية للبرنامج تنص بوضوح على اختصاصات هذه اللجنة، وعدد الاجتماعات التي يجب أن تعقدها خلال السنة الدراسية، إضافة إلى آلية لتقييم فاعليتها.

3.13 تقوم جامعة البحرين بقياس مستوى رضا أرباب الأعمال والخريجين باستخدام استبانات تجريها سنويًّا، وكل سنتيْن على التوالي. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّه يتم استخدام الاستبانات لتحديد مستوى الرضا المتحقق نحو الأهداف التعليمية للبرنامج وتوقعات التعلُّم الخاصة بالبرنامج. وتشير البيانات التجميعية لاستبانات الخريجين، وأرباب الأعمال إلى أنهم بشكلٍ عام يشعرون بالرضا عن مُخرجات البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد أشار الخريجون وأرباب الأعمال الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى درجة عالية من الرضا عن البرنامج ومُخرجاته. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ أرباب الأعمال والخريجين يشعرون بالرضا عن البرنامج ومُخرجاته.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين منصوصٌ عليها على شكل أهداف تعليمية للبرنامج، ويتم تجميع نتائج التقييم لتقييم مستوى تحقق هذه المواصفات من قبل دفعة الطلبة
- هناك سياسة رسمية للمقايسة المرجعية على مستوى الجامعة تنصُّ على مبادئ وإجراءات المقايسة المرجعية الواجب اتِّباعها، وأن تطبيقها من قبل فريق برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي قد تمخض عنه تعديل في بُنية البرنامج ومحتواه
- هناك سياسة رسمية وإجراءات للتقييم، يجري تنفيذها بصورة متناسقة، وتخضع للمراجعة بصورة منتظمة
- هناك نظام مناسب ومُطبَّق؛ لتقييم مستوى تحقق مُخرجات التعلُّم
- مستويات إنجازات الخريجين تلبي أهداف البرنامج ومُخرجات التعلُّم المطلوبة
- التعلُّم القائم على العمل يُدار بطريقة صحيحة، ويخضع للتقييم لضمان وجود خبرة تعلُّم مناسبة

- هناك إجراء واضح لإدارة مشروع التخرج، ينص بوضوح على دور ومسئوليات الطلبة، والمشرفين، وأعضاء لجان التحكيم، ويتم تحصيل التغذية الراجعة من الأعضاء الخارجيين في لجان التحكيم؛ لتحسين تصميم وتقديم المقرر
- يشعر أرباب الأعمال والخريجون بالرضا عن البرنامج ومُخرجاته.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** أنَّه على الكلية القيام بما يلي:

- توسِّع أنشطة وفاعليات المقايسة المرجعية لتشمل كافة جوانب البرنامج ومُخرجاته
- توسِّع نظام الاعتدال الداخلي ليشمل الاعتدال القبْلي لجميع مقررات البرنامج، وأن تضمن إجراء الاعتدال القبْلي والبعْدي على يد أعضاء هيئة تدريس مختصين
- تعدِّل سياسة الاعتدال لتشمل اعتدالاً خارجيًّا للأدوات التقييمية يتعدى المشروعات النهائية في التصميم
- تعزز أعمال التصميم الخاصة بالطلبة من خلال تضمين الخلفية الفلسفية والنظرية للتصميم؛ مما يشجع الطلبة على التفكير التحليلي المجرد
- تقوم بتحليل تفصيلي لدفعات طلبة برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي بصورة منفصلة؛ من أجل تقييم أداء دفعات طلبة البرنامج بصورة صحيحة ودقيقة
- تقوم بتطوير وتنفيذ سياسة رسمية وإجراء خاص باللجنة الاستشارية للبرنامج ينصان بوضوح على اختصاصات هذه اللجنة، وعدد الاجتماعات التي يجب أن تعقدها خلال السنة الدراسية، إضافة إلى آلية لتقييم فاعليتها.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين مجموعة من السياسات، والإجراءات، والضوابط فيما يخص الأمور الأكاديمية، والقبول، والموارد البشرية، وأمور أخرى على مستوى الجامعة. وهي موجودة على الموقع الإلكتروني للجامعة، حيث يمكن لمجتمع الجامعة الاطلاع عليها. وتتوسع كلية الهندسة في ذلك من خلال موقعها الإلكتروني الخاص بها، والذي يتضمن السياسات، والإجراءات، والضوابط، والأخبار الخاصة بالكلية. وإضافة إلى ذلك، يستطيع الطلبة الاطلاع على السياسات، والإجراءات ذات العلاقة من خلال البرنامج التعريفي والكُتيِّب الإرشادي للطالب، أو طلبها مباشرة من مكتب العميد. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ مراقبة التقيد بسياسات الجامعة وإجراءاتها يتم على مستويَيْن؛ الأول: على مستوى الجامعة، حيث يوجد مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والذي يعمل مباشرة مع عمداء الكليات، والمركز هو الجهة المسئولة عن ضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بصورة منتظمة ومتناسقة. والثاني: على مستوى البرنامج، حيث يتحمل عميد الكلية ورئيس القسم مسئولية تنفيذ وإدارة هذه السياسات. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك مجموعة مناسبة من السياسات والإجراءات، بجانب مسئوليات واضحة متاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ولكن، وبناءً على الأدلة المقدمة في ملفات المقررات الدراسية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، فقد شعرت لجنة المراجعة بالقلق من أن هيئة التدريس غير مطلعين جيدا على بعض السياسات ذات العلاقة بالبرنامج، خاصة الجديدة منها. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية تطوير آلياتها المتصلة بنشر السياسات الجديدة للجهات ذات العلاقة لضمان فهم مشترك وتطبيق فاعل لهذه السياسات.

4.2 إدارة البرنامج هي من مسئولية رئيس القسم، والذي يرتبط مباشرة بعميد الكلية. ويقوم منسق البرنامج بمساعدة رئيس القسم في ذلك، كما أن هناك مجموعة من اللجان التي تقوم بمسئوليات الاعتماد، وتطوير المنهاج، والشئون الإدارية، وتنظيم الفاعليات. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أنَّ اللجان الدائمة يتم تشكيلها في بداية كل سنة أكاديمية، في حين يتم تشكيل اللجان المؤقتة، كلجان التوظيف، والترقيات، ومراقبة الامتحانات بحسب الحاجة. ومجلس القسم هو الوصي على النزاهة

الأكاديمية، وهو الجهة المسئولة عن الموافقة على جميع القرارات الخاصة بالقضايا الأكاديمية التي يرفعها فريق البرنامج، من خلال رئيس القسم، إلى عميد الكلية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن عبء العمل الكبير، والمسئوليات المُناطة برئيس القسم وكبار أعضاء هيئة التدريس سوف يحد من قدراتهم على إدارة وقيادة البرنامج بصورة فاعلة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على الكلية معالجة مسألة المسئوليات القيادية؛ نظرًا لأن هذا الأمر من شأنه أن يعيق وجود قيادة فاعلة ويمكن أن يؤثر على إدارة البرنامج.

4.3 جامعة البحرين لديها دليل إرشادي رسمي لضمان الجودة يتضمن معلومات شاملة عن جميع السياسات والإجراءات ذات العلاقة بضمان الجودة. وينهض مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة بكامل المسئولية لمراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة الجودة في الجامعة. وعلى مستوى القسم، فإن لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم تعمل تحت إرشاد لجنة ضمان الجودة بالكلية، وهي المسئولة بدورها أمام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. وخلال جلسات المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة يقوم بعمليات تدقيق دورية، للتحقق من الالتزام بسياسات ضمان الجودة، كما يتم وضع النتائج في تقرير يتم رفعه إلى مجلس الجامعة، حيث تكون هناك خطوات للمتابعة. وبمحاذاة ذلك، فهناك عمليات تدقيق غير نظامية للجودة على مستوى الجامعة والقسم. ولجنة المراجعة تقر بوجود بُنية لضمان الجودة الداخلية داخل قسم العِمارة والتصميم الداخلي. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال الأدلة المقدّمة، ومن خلال المناقشات مع الموظفين على مختلف المستويات أنَّ القسم، وبالتالي الكلية، يركزان أكثر على تلبية معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) بدلا من تلبية أهداف ضمان الجودة الخاصة بالجامعة، والكلية، والقسم، والبرنامج. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تلاحظ بعين الاعتبار رغبة القسم في بحثه عن معادلة برنامجه مع مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA)، فإنها تقترح أنَّ تكون لجنة الاعتماد الأكاديمي لمجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) لجنة فرعية منبثقة عن لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم بدلاً من كونها عاملاً رئيسًا لضمان إرساء ثقافة تعزيز الجودة وتطويرها، بدلًا من ثقافة الامتثال.

4.4 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّه قد تم وضع سياسات وإجراءات ضمان الجودة في إطار رسمي على مستوى الجامعة منذ عام 2009، وتتم إحاطة أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين علمًا

حول هذه الجوانب من خلال الأخبار الموجزة والرسائل الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ والآليات المتخذة لضمان جودة البرنامج يتم إيصالها عن طريق الـ (Seminars)، وورش العمل. وما يعزز ذلك هو الكُتيِّب الإرشادي (IDEAS) الذي يقدِّم لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين. وخلال المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة من دراية الموظفين الأكاديميين والإداريين بمبادئ، وسياسات، وإجراءات ضمان الجودة التي تتبناها جامعة البحرين، ودورها في ضمان جودة التقديم. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ الكلية تتيح فرص بناء القدرات للموظفين الأكاديميين والإداريين؛ لتدعيم إدراكهم لمفاهيم ضمان الجودة، وأدوارهم ومسئولياتهم.

4.5 يتم طرح البرامج الجديدة وفقًا لـ "سياسة وإجراءات ضمان جودة البرامج الأكاديمية وتدعيمها"، والتي تؤكد الحاجة إلى تقييم صلة هذه البرامج بحاجات سوق العمل وأهداف وغايات الكلية، والجامعة، بشكل عام ومحاذاتها لمتطلبات جهات الاعتماد الخارجية. وتنص هذه السياسة على دور لجنة المناهج الدراسية بالقسم، ومجلس القسم، ولجنة المناهج الدراسية بالكلية، ومجلس الكلية في ضمان أن يكون البرنامج مصممًا ومطروحًا وفقًا للسياسات والإجراءات المنشورة قبل تقديمه لمجلس الجامعة للموافقة عليه، ومجلس إدارة الجامعة للإقرار النهائي. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكلية لم تطرح برامج جديدة في السنوات الثلاث الماضية. ولجنة المراجعة تقر أنَّ هناك سياسة مُتبناة لتصميم وطرح البرامج الجديدة، وهي مناسبة لهذا الغرض.

4.6 استنادًا إلى دليل الجامعة لضمان الجودة، يقوم أعضاء هيئة التدريس بإعداد تقرير عن كل مقرر من المقررات التي يُدرِّسونها في نهاية الفصل الدراسي. ويتضمن هذا التقرير تحليلاً لإنجازات الطلبة وتوزيع درجاتهم، وتقييمًا لكفاية المتطلبات المسبقة، وتعليقات عن مستوى المقرر، والتغييرات المطلوبة إذا دعت الحاجة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذه التقارير يتم تسليمها إلى لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم، وتتم مناقشتها في مجلس القسم؛ ونتيجة لذلك يتم إجراء تعديلات طفيفة إذا لزم الأمر. ولجنة المراجعة تقدر وجود عملية رسمية لمراجعة وصيانة البرنامج بصورة مستمرة؛ يتم تنفيذها بصورة متناسقة. وعلاوة على ذلك، تؤدي تقييمات الطلبة للمقررات الدراسية دورًا مركزيًّا في التقييم المستمر للبرنامج. وتغطي هذه الاستبانات موضوعات مثل جودة المفردات الدراسية، أهداف التعلُّم، أداء عضو هيئة التدريس، طرق التدريس وطرق التقييم. ويتم تحليل هذه الاستبانات من قبل مركز القياس والتقويم، حيث تكون النتائج بمثابة

مُدخلات لتعديل المقررات، أو متابعة أداء عضو هيئة التدريس. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الإجابات الواردة في الاستبانات الطلابية المكتملة تتم معالجتها، وترفع النتائج الكمية فقط إلى رئيس القسم وإلى أعضاء هيئة التدريس المعنيين، غير أن الطلبة لا يطلعون على تلك النتائج. أما النتائج النوعية لهذه الاستبانات، أي تعليقات الطلبة، فلا يتم التعامل معها عادة. وقد سمعت لجنة المراجعة من أعضاء هيئة التدريس أنَّهم لهذا السبب يفهمون بدرجة أقل النتائج الكمية للاستبانات؛ كونها تخلو من تعليقات وآراء الطلبة. ولجنة المراجعة تنصح بوجوب تلقي أعضاء هيئة التدريس النتائج النوعية والكمية لاستبانات الطلبة وتقييماتهم لمقرراتهم.

4.7 هناك مراجعات دورية للبرنامج تتم من خلال آلية متعددة الجوانب. ويتمثل الإجراء الأساسي لضمان الجودة في تقديم تقرير تقييم ذاتي يعدُّه القسم كل سنتيْن. وتتبنى هذه العملية، وتوجهها لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم، وتشرف عليها لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الكلية، والتي ترفع تقريرها في نهاية المطاف إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس إلى مشاركتهم في كِلتا اللجنتيْن والمركز أيضًا. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أن الجامعة تتبنى دورة المراجعة الدورية للبرامج كل (5) سنوات، فلا توجد هناك أدلة على تنفيذ منظّم لهذه الدورة. وقد تمَّ طرح برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي لأول مرة في عام 2002، لكنه لم يخضع لمراجعة كبرى حتى عام 2011، والتي تم تنفيذ التغييرات المترتبة عليها خلال العام الأكاديمي 2014–2015. وكانت تلك المراجعة مدفوعة بالدرجة الأساس برغبة القسم في الحصول على التكافؤ مع معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA)، وهي نوع من أنواع الاعتماد الأكاديمي. وبالتوافق مع "سياسة الجامعة لتطوير البرامج الأكاديمية والمقررات"، فإن المراجعة تمت بمبادرة من القسم، ونُفذت على مستويات مختلفة وصولاً إلى مجلس الجامعة مستفيدة من التغذية الراجعة من جهات ذات علاقة داخلية وخارجية مختلفة تشمل الخريجين وأرباب الأعمال. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة كثيرة على تغييرات أخيرة وناجحة، جرت على البرنامج. وقد أبلغت لجنة المراجعة بأن البرنامج المعدَّل قد تمت مناقشته مع أعضاء اللجنة الاستشارية؛ للحصول على تغذيتهم الراجعة بخصوص كيفية المضي في تطوير البرنامج قُدُمًا. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ عملية المراجعة الدورية التي تتبناها الجامعة للبرنامج فعّالة، وقد نجم عنها تحسن في المنهج الدراسي ومحتواه.

4.8 يتم تحصيل آراء الجهات المستفيدة على مستويات الجامعة، والكلية، والبرنامج. والهدف من ذلك هو الحصول على التغذية الراجعة اللازمة لاتخاذ القرارات حول تعديل وتطوير البرنامج. كما تستخدم مجموعة من المصادر ذات الصلة؛ للحصول على هذه الآراء، وذلك لضمان أن يكون البرنامج حديثًا، ويلبي توقعات الجهات المستفيدة الداخلية والخارجية. وتشمل الجهات الحكومية، أرباب الأعمال، الخريجين، طلبة السنة النهائية، اللجنة الاستشارية للبرنامج، معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA)، أعضاء هيئة التدريس، والطلبة. وتُستخدم مختلف الطرق للحصول على التغذية الراجعة من هذه الجهات. وتمثل الاستبانات التحريرية، كاستبانات أرباب الأعمال، واستبانات رضا الطلبة عن المقررات الدراسية أبرز الطرق المستخدمة في التعرف على وجهات نظر الجهات ذات العلاقة. كما تعد الحوارات المقننة مع كبار الموظفين، والخريجين، وقادة القطاع الصناعي، كما هي الحال مع اللجنة الاستشارية للبرنامج، مصدرًا آخر لاستطلاع آراء هذه الجهات. ووردت في تقرير التقييم الذاتي أدلة واضحة تبين أنه تمت الاستفادة من التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة في تحسين البرنامج. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع الجهات ذات العلاقة، فإنهم تحدّثوا عن مشاركتهم في البرنامج من خلال تقديم التغذية الراجعة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك مجموعة من الطرق المستخدمة في تحصيل التغذية الراجعة من الجهات المستفيدة؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات بشأن تقديم البرنامج وتطويره. وبالرغم مما ذُكِرَ أعلاه، فإن هناك القليل من الأدلة على تقديم التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة حول تطوير البرنامج بناءً على تغذيتها. ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية تطوير آلية لإبلاغ النتائج المترتبة على التغذية الراجعة، والتغييرات التي تقوم بها نتيجة لذلك إلى الجهات ذات العلاقة.

4.9 يعدُّ التطوير المهني للموظفين الأكاديميين والإداريين في البرنامج أمرًا مهمًّا للتنفيذ والتطوير الفعّال للبرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ أعضاء هيئة التدريس يحضرون المؤتمرات، وورش العمل، والـ (Seminars)، من قبل بعض المحاضرين الزائرين والأكاديميين إضافة إلى التدريب. ولجنة المراجعة تقر بوجود برنامج تدريبي متمثل في منح الشهادة العليا في الممارسة الأكاديمية، والذي يُتاح من خلاله لأعضاء هيئة التدريس الفرصة لتدعيم معارفهم ومهاراتهم في طرق التعليم والتعلُّم. وقد تضمنت الأدلة المقدمة قائمة الـ (Seminars)، التي أُجريت على مستوى الكلية في عام 2014، والتي اشتملت على (7) (Seminars)، رأت لجنة المراجعة أنَّ (2) منها فقط يمكن أن يكونان ذي صلة ببرنامج التصميم الداخلي. وعلاوة على ذلك، قدِّمت أدلة على مجموعة من ورش

العمل حول ضمان الجودة قدمها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، ولكن أعضاء هيئة التدريس ذكروا أنَّ التعارض بين هذه الورش والمهام التدريسية والإدارية المكلفين بها قد جعلت من الصعب حضورها. وخلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، ذكروا أنَّهم يتلقون تشجيعًا على حضور المؤتمرات خارج الحرم الجامعي ضمن حدود الميزانية المتاحة. ومع ذلك، لم تقدَّم للجنة المراجعة أدلة على خطط للتطوير الشخصي لأعضاء هيئة التدريس تتم مراجعتها رسميًّا، والاتفاق عليها مع القسم أو الكلية. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية وضع وتنفيذ سياسة وإجراءات للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، تحدد جوانب التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والمربوطة بتقييم أدائهم، ووضع الآليات التي تمكِّنهم من المشاركة في عملية تطويرهم المهني.

4.10 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ استطلاع وضع سوق العمل يتم بصورة رئيسة من خلال استبانات أرباب الأعمال، ومن خلال اللجنة الاستشارية للبرنامج أيضًا. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على تطبيق استبيان أرباب الأعمال بصورة منظّمة، والذي يقيِّم بصورة رئيسة رضاهم عن مستوى تحقيق الخريجين توقعات التعلم للبرنامج. ولكن، ليست هناك أدلة على أن اللجنة الاستشارية للبرنامج قد عقدت اجتماعًا لها غير الاجتماع الأول في شهر ديسمبر 2015، (انظر الفقرة: 3.12). وبالنظر إلى أن الصلة الاحترافية هي أمر مهم بالنسبة لفرص توظيف خريجي البرنامج، فإن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ قنوات تحصيل التغذية الراجعة اللازمة محدودة، وغير مستخدمة. ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية إجراء دراسة رسمية لسوق العمل وحاجاتها؛ للمحافظة على صلة البرنامج وجدواه.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مجموعة من السياسات، والإجراءات، المناسبة لإدارة البرنامج بجانب مسئوليات واضحة، وهي جميعًا متاحة لاطلاع أعضاء هيئة التدريس والطلبة
- تتيح الكلية فرص بناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس لتدعيم إدراكهم لمفاهيم ضمان الجودة، وأدوارهم ومسئولياتهم بهذا الخصوص
- هناك عملية رسمية للمراجعة المستمرة للبرنامج وصيانته، ويتم تنفيذها بصورة متناسقة

- المراجعة الدورية للبرنامج فعّالة، وقد تمخضت عن تحسينات في المنهج الدراسي، ومحتوى البرنامج
- تُستخدم مجموعة من الطرق لتحصيل التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقديم البرنامج وتطويره.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** أنَّ على الكلية القيام بما يلي:

- تطور آلياتها المتصلة بنشر السياسات الجديدة للجهات ذات العلاقة لضمان فهم مشترك وتطبيق فاعل لهذه السياسات.
- تُعالج مسألة عبء العمل والمسئوليات القيادية الكثيرة الموكلة لقيادة البرنامج وفريق الإدارة؛ لضمان إدارة قيادة فعّالة ومسئولة للبرنامج
- تُطوِّر آلية للإبلاغ عن نتائج التغذية الراجعة المتحصلة، والتغييرات التي نجمت عنها، إلى الجهات المعنية
- تُطوِّر سياسة وإجراءات للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وتنفذها، تحدد جوانب التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، والمربوطة بتقييم أدائهم، وتضع الآليات التي تمكِّن أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في عملية تطويرهم المهني
- تقوم بإجراء دراسة رسمية لسوق العمل وحاجاتها للمحافظة على صلة البرنامج وجدواه.

4.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ وصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس علوم في التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الهندسة في جامعة البحرين جدير بالثقة.